



بيروت، في 15 أيار 2012

بيان صحفي

الاتحاد الأوروبي يعزز دعمه للإصلاحيين في جواره الجنوبي والشرقي

في أيار 2011، وفي خضم التغييرات الكبيرة التي اجتاحت الجوار الجنوبي، أنجز الاتحاد الأوروبي مراجعة رئيسية للسياسة الأوروبية للجوار. وعملاً بسياسة تقوم على "المزيد للمزيد"، في إمكان الإصلاحيين الملتزمين في الجوار الجنوبي والشرقي للاتحاد الأوروبي الحصول على دعم أكبر وأوسع نطاقاً من الاتحاد الأوروبي.

وتتضمن حزمة السياسة الأوروبية للجوار التي قدمتها اليوم الممثلة العليا للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية ونائبة رئيس المفوضية الأوروبية، كاثرين آشتون، والمفوض الأوروبي للتوسع وسياسة الجوار، ستيفان فوليه، تقييماً للسنة الأولى من تنفيذ المقاربة الجديدة. كما تقترح خارطة طريق لإعطاء المزيد من الزخم لتنفيذ الشراكة الشرقية.

وخلال الأشهر الاثني عشر، استجاب الاتحاد الأوروبي للأوضاع المتغيرة بسرعة في جواره. ويقدم التقرير المشترك نتائج السياسة الجديدة:

- أعاد الاتحاد الأوروبي توجيه برامج المساعدة وخصص مليار يورو للفترة 2012-2013 سيجري تقديمها من خلال برامج مبتكرة جديدة - برنامج دعم الشراكة والإصلاح والنمو الشامل (SPRING) للجوار الجنوبي و EaPIC للجوار الشرقي. كما رفع سقف الإقراض للبنك الأوروبي للاستثمار بـ1.15 مليار يورو، ونجح باقتراح توسيع مهام البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية إلى الجوار الجنوبي للاتحاد الأوروبي.
- دعم الاتحاد الأوروبي من خلال تطبيق مبدأ "المزيد للمزيد" المكافئ للإصلاح الشركاء الذين بدؤوا بتنفيذ إصلاحات سياسية. ففي تونس، ضاعف الاتحاد الأوروبي مساعدته المالية فرفعها من 80 إلى 160 مليون يورو في عام 2011. كما كان الاتحاد الأوروبي سريعاً في تقليص علاقاته مع البلدان التي تنتهك حقوق الإنسان بدرجة كبيرة، وفرض عقوبات في مجالات عدة على هذه الأنظمة، محولاً دعمه للمجتمع المدني والسكان المتضررين.
- ترافقت إعادة إطلاق المحادثات الرسمية 2+5 الخاصة بتسوية النزاع في ترانسنيستريا في جمهورية مولدوفا مع تعاون مكثف مع حكومة مولدوفا، وإطلاق إجراءات واسعة النطاق لبناء الثقة، وإجراء مراجعة مفصلة لعقوبات الاتحاد الأوروبي المفروضة على ترانسنيستريا.

- تم إطلاق آلية تسهيل خاصة بالمجتمع المدني تغطي جميع بلدان السياسة الأوروبية للجوار في شهر أيلول بموازنة أولية تبلغ 26 مليون يورو لعام 2011، مع مبالغ إضافية مشابهة من المزمع توفيرها لعامي 2012 و 2013 .

على إثر إنجاز التقييم، أعلنت الممثلة العليا كاترين آشتون: "في العام الماضي، أعدنا إطلاق سياستنا للجوار لكي تعكس التغييرات التاريخية التي تحصل من حولنا. ونحن الآن نجنى أولى ثمار هذه المراجعة التي هدفت إلى منح المزيد من المساعدة إلى الذين تقدموا في عملية الإصلاح الديمقراطي والاقتصادي. لقد لمسنا تقدماً ملحوظاً في بعض البلدان لكن في بلدان أخرى علينا أن نشجع القيادات السياسية على اتخاذ خطوات جادة على طريق الإصلاح. وقد قللت دائماً أنه سيتم الحكم علينا من خلال ما حققناه مع جيراننا المباشرين، وأنا علي يقين أننا نسير في الاتجاه الصحيح. وسنستمر في دعم ومساندة شركائنا في جهودهم من أجل ترسيخ القيم الأساسية وتعزيز الإصلاحات الاقتصادية الضرورية لتحقيق ما اسميه "الديمقراطية العميقة".

وأضاف المفوض ستيفان فوليه: "في حين أنه يجب ألا نغمس في تهنئة الذات وعلينا دائماً أن نتأكد من حقيقة فاعلية سياستنا، وضعنا السياسة الجديدة على أسس صلبة وطورنا العديد من المبادرات التي أنا على ثقة من أنها قد بدأت تعطي ثمارها ."

وسُجل تقدم ملموس في الشراكة السياسية مع البلدان الشريكة. فقد أُطلقت المفاوضات الخاصة باتفاقية الشراكة مع جمهورية مولدوفا وجورجيا وأرمينيا وأذربيجان. كما تم تحقيق تقدم في التكامل الاقتصادي (ما يُعرف بمجالات التجارة الحرة العميقة والشاملة كجزء لا يتجزأ من اتفاقيات الشراكة)؛ وأُطلقت المفاوضات مع مولدوفا وجورجيا، وسوف يجري إطلاقها في وقت قريب مع أرمينيا. ومن المحتمل إطلاق مفاوضات مشابهة مع الأردن والمغرب وتونس قبل نهاية السنة.

وبينما انتهت المفاوضات في شأن اتفاقية الشراكة مع أوكرانيا، وتبعها التوقيع بالأحرف الأولى على الاتفاقية في شهر آذار، فإن الهواجس المتبقية حيال الوضع السياسي الداخلي في أوكرانيا يثير الشكوك حول التوقيع المبكر والمصادقة على هذه الاتفاقية، ما لم يتم التطرق إلى هذه الهواجس . كما تحقق تقدم ملحوظ في مجال التنقل، وتم اتخاذ خطوات نحو تحرير التأشيرات مع الشركاء في الجوار الشرقي، أي جمهورية مولدوفا وأوكرانيا وجورجيا. وأقيمت أخيراً شراكة تنقل مع أرمينيا، ومن الممكن إطلاق مفاوضات خاصة بشراكة التنقل مع أذربيجان قريباً. وقدم عرض خاص في هذا المجال لروسيا البيضاء. وفي الجنوب، أُطلق الحوار في شأن الهجرة والتنقل والأمن مع المغرب وتونس، مما يمهد الطريق أمام شراكات التنقل. ويقترح التقرير إطلاق حوار مع الأردن .

وبعد الطلب الذي تقدم به المجلس الأوروبي في شهر آذار 2012، تقترح وثيقة العمل الخاصة بـ"الشراكة من أجل الديمقراطية والازدهار المشترك" خارطة طريق تتضمن الأهداف والأدوات والخطوات لتنفيذ سياسات الاتحاد الأوروبي حيال الشركاء في جنوب المتوسط . ووفق ما تم الاتفاق عليه في قمة الشراكة الشرقية في وارسو في عام 2011، يقترح تقرير مشترك منفصل خارطة طريق لقمة الشراكة الشرقية التي ستعقد في خريف 2013. ويصف التقرير للمرة الأولى المجموعة الكاملة من الأنشطة الثنائية والمتعددة الأطراف بموجب الشراكة الشرقية. وتعيد خارطة الطريق التأكيد على الالتزام المشترك للاتحاد الأوروبي والبلدان الأوروبية الشرقية الشريكة بالإصلاحات الديمقراطية والتحول الاقتصادي، وتضع برنامج عمل طموح تحضيراً لمؤتمر فيلنيوس في السنة المقبلة. كما أنها ستعطي زخماً لأهداف الشراكة الشرقية: تسريع التجمع السياسي وتعميق التكامل الاقتصادي للبلدان الشريكة مع الاتحاد الأوروبي، وزيادة تنقل المواطنين في بيئة آمنة وحسنة الإدارة، وتحفيز التعاون في مجموعة كبيرة من القطاعات .

وعلقت الممثلة العليا آشتون بالقول إن "الشراكة الشرقية تعالج مسألة التحول غير المكتمل، فأنا على ثقة من أن خارطة الطريق ستساعد الدول الشريكة على تسريع وتيرة تحولها نحو الديمقراطية واقتصاد السوق عبر توفير أداة مراقبة لدعم عملياتها الإصلاحية. وكلما حققت البلدان الشريكة تقدماً ملموساً في جهودها الإصلاحية، كان الاتحاد الأوروبي أكثر استعداداً لدعمها. ومن المهم أيضاً أن يبذل الشركاء جهوداً متجددة

لحل النزاعات المستشرية في المنطقة منذ مدة طويلة. ويبقى الاتحاد الأوروبي جاهزاً لتعزيز دعمه لمن هو مستعد لاتخاذ قرارات شجاعة وقلب الصفحة ."

وأضاف المفوض فوليه: "يسرني أن أرى أن أداة السياسة هذه قد تطورت نتيجة المشاورات التي جرت بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وشركائنا الأوروبيين الشرقيين والمجتمع المدني. وتحدد خارطة الطريق بشكل شفاف لجميع الشركاء مجموعة أهداف الشراكة الشرقية وخطوات السياسة المتوقعة من جانب شركائنا، ودعم الاتحاد الأوروبي لتحقيق هذه الأهداف، وإشارة إلى ما يمكن تحقيقه بحلول قمة الشراكة الشرقية التالية التي ستعقد في خريف 2013."

تتضمن الوثائق المتوفرة:

- التقرير المشترك: "تقديم سياسة أوروبية للجوار جديدة".
- التقرير المشترك: "خارطة طريق إلى قمة الشراكة الشرقية في خريف 2013".
- وثيقتا عمل مشتركتان تعرضان تفاصيل عن الأبعاد الثنائية والمتعددة الأطراف لخارطة الطريق إلى الشراكة الشرقية.
- اثنتا عشرة وثيقة عمل تقييم التقدم الذي أحرزه كل من الدول الشريكة في السياسة الأوروبية للجوار (تقارير عن البلدان).
- تقرير عن "الشراكة من أجل الديمقراطية والازدهار المشترك" الخاص بجنوب المتوسط، والذي يتضمن خارطة الطريق.
- تقرير عن "الشراكة الشرقية"
- ملحق إحصائي.
- مجموعة من 16 مذكرة توجز الحالة في البلدان المجاورة.